الحد من معدلات البطالة لتحقيق التنمية المستدامة فى ظل رؤية مصر2030

Reducing unemployment rates to achieve sustainable development in light of Egypt's 2030Vision

د/ محمود أحمد نور عبدالله

مدرس الإحصاء – المعهد العالى للدراسات المتطورة – القطامية

mahmoudnoor2014@gmail.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد الثامن . العدد الرابع عشر- الجزء الأول

يوليو 2022م

رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث الى هدف رئيسى وهو الحد من معدلات البطالة للمساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة فى ظل رؤية مصر 2030 ، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية :

- دراسة البطالة ومشاكلها إقتصاديا واجتماعيا ، وعلاقتها بالتنمية المستدامة .
- التنبؤ بمعدلات البطالة من خلال التنبؤ بمعدلات المساهمة والعاملين فئات عمرية.
- التنبؤ بعدد الوظائف الواجب توافرها لكل فئة عمرية ، من أجل تحقيق الحد من معدلات البطالة .

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية :

- أن معظم الفئات العمرية تحقق زيادة فى أعداد المساهمين لقوة العمل خلال فترة الدراسة ، وأن الفئات العمرية من 25-50 هى أكثر الفئات مساهمة فى قوة العمل خلال فترة الدراسة وتمثل حوالى من 65-70% من أجمالى المساهمين فى قوة العمل .
- أن معظم الفئات العمرية تحقق زيادة فى أعداد العاملين لقوة العمل خلال فترة الدراسة ، حيث ارتفاع اعداد العاملين فى الفئات العمرية من 25-45 فى قوة العمل خلال فترة الدراسة وتمثل أكثر من 65% من أجمالى العاملين فى قوة العمل.
- أن معظم الفئات العمرية تحقق زيادة فى أعداد المتعطلين فى قوة العمل خلال فترة الدراسة ، أن الفئات العمرية 20-40 تمثل أكثر من 80% من إجمالى المتعطلين خلال فترة الدراسة .
- ارتفاع فى نسبة المساهمة فى قوة العمل من 47% عام 2020 إلى 51,5% عام 2050 ، وارتفعت نسبة القوى العاملة من 44% عام 2020 إلى 48% عام 2050 ، انخفاض معدلات البطالة خلال فترة الدراسة من 7,8% عام 2020 إلى 6,3% عام 2050 .
- أن أكثر الفئات العمرية احتياجا إلى توفير فرص عمل هى الفئات من 25-45 وهى تمثل أكثر من 60% من إجمالى الوظائف المطلوب توفيرها فى كل عام خلال فترة الدراسة ، من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية :

التنمية المستدامة – المساهمين – العاملين – المتعطلين – معدلات البطالة – الاسقاطات السكانية

Abstract

This research aims at a main goal, which is to reduce unemployment rates to contribute to achieving sustainable development in light of Egypt's Vision 2030, through the following sub-objectives:

- Studying unemployment, its economic and social problems, and its relationship to sustainable development.
- Forecasting unemployment rates by predicting contribution rates and working age groups.
- Forecasting the number of jobs to be available for each age group, in order to reduce unemployment rates.

The research reached the following results:

- Most of the age groups achieve an increase in the number of contributors to the labor force during the study period, and that the age groups from 25-50 are the most contributing groups to the labor force during the study period and represent about 65-70% of the total contributors to the labor force.
- Most of the age groups achieve an increase in the number of workers for the labor force during the study period, as the number of workers in the age groups from 25-45 increased in the work force during the study period and represented more than 65% of the total workers in the labor force.
- That most age groups achieve an increase in the number of unemployed people in the labor force during the study period, that the age groups 20-40 represent more than 80% of the total unemployed during the study period.
- An increase in the percentage of contribution to the labor force from 47% in 2020 to 51.5% in 2050, and the percentage of the labor force increased from 44% in 2020 to 48% in 2050, a decrease in unemployment rates during the study period from 7.8% in 2020 to 6.3% in 2050.
- The age groups most in need of providing job opportunities are the groups from 25-45, which represent more than 60% of the total jobs required to be provided each year during the study period, in order to achieve sustainable development.

key words :

Sustainable development - shareholders - employees - the unemployed - unemployment rates

مقدمة البحث :

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو آخر. إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مؤشرا مهما من المؤشرات الدالة على بداية انحدار النظام الاقتصادي الى منزلق خطير حيث تنتظره العديد من الافات والامراض التي اتعمل على اضعاف مناعته وبالتالي مناعة المجتمع باكمله الامر الذي يؤدي الى الى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لاحصر لها وقد يخرج الوضع عن السيطرة فيما لو تجاهل القائمين على امر البلاد من التنبه الى ذلك العارض ودراسته الدراسة التي يستحقها من اجل صون وحماية المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي عمل المجتمع عليها على فترات زمنية طويلة.

البطالة تشكل ايضا مشكلة اجتماعية كبيرة تحتاج منا التامل في نتائجها وتحليل اثارها وفق منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع والعمل على تقليص حجم الضرر الى اقل مايمكن عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجحة والملائمة اجتماعيا واقتصاديا وتربويا من اجل تطويق تلك المشاكل ومعالجتها في مهدها قبل ان تصل الى مرحلة البلوغ والقوة التي يصعب بعدها الخروج من دوامة الازمة دون خسائر جسيمة تلقي بظلالها على المجتمع باسره. عانت ولازالت تعاني المجتمعات البشرية المعاصرة من مشكلة البطالة بين فترة وأخرى إلا أن نسب البطالة اختلفت من مجتمع إلى آخر كما أن كيفية التعامل مع العاطلين عن العمل أخذت أساليب مختلفة تتراوح مابين التجاهل التام إلى الدعم الكلي أو الجزئي لمشكلة البطالة. فأن أكثرية علماء الاجتماع يعتبرون البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه ومؤشران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن البطالة ترتبط عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية للدول. حيث تظهر البطالة جلياً وتزداد نسبها في حال الركود الاقتصادي العام ، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية "مؤقتة" ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي. فاذا كانت الدورة الاقتصادية في حالة من النشاط والانتعاش ، فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث نهوضه وتنوعه مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل ومن ثم تسجيل نسبا من الانخفاض الواضح بين صفوف العاطلين عن العمل نتيجة لامتصاصهم الى داخل سوق العمالة النشط . وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة ونشاط سوق العمل فيها.

تسعى كثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها في مجتمعاتها بشكل مستمر ودؤوب وتحاول جاهدة تحديد أعداد العاطلين عن العمل ونسبهما مقارنة بقوة العمل من إجمالي تعداد السكان. لذا تعد قضية البطالة المتمثلة بعدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسب البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم. إن هذا الاهتمام الكبير بقضية البطالة يأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع وبخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته.

لا تقتصر اضرار البطالة على الجانب الاقتصادي فحسب بل تتبع البطالة نتائج واضرار تنعكس على الجانب الصحي والنفسي التي تحد وتشل قدرات الفرد واستعداداته البدنية كما تلحق أعباء كثيرة بأسرته وذويه إضافة إلى مايترتب من مسؤلية وتحدي كبير ينتظر الدولة من اعباء مالية باهظة لمتطلبات العلاج والاستشفاء للمصابين بالأمراض النفسية والجسمية من العاطلين عن العمل. فنجد نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل وأنهم أقل من غيرهم كما وجد أن نسبة منهم يسيطرعليهم الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة وأن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي .

اولاً: مشكلة البحث:

البطالة لها بعض الأثار الإقتصادية والاجتماعية ، حيث تعد من أهم محددات التنمية الإقتصادية فى كافة البلدان ، وبالتالى رتفاع معدلات البطالة يعتبر أحد أهم معوقات التنمية المستدامة ، وأن معظم البلدان تسعى إلى الحد من معدلات البطالة من أجل تجنب الأثار التى تترتب عليها ، ومن ناحيه أخرى من المتوقع ان تمر مصر بمرحلة النافذة الديموجرافية خلال فترة الدراسة التى تؤدى إلى ارتفاع نسبة السكان داخل قوة العمل ، إذا الاتفاع المتوقع لنسبة السكان داخل قوة العمل بجانب السعى نحو تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تحقيق أدنى مستوى لمعدلات البطالة لإستيعاب أكبر عدد ممكن من العاملين ، لذا لابد من تجنب حدوث معدلات بطالة مرتفعة خلال فترة الدراسة .

ثانياً:همية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من خلال ما يلى :

- ❖ لن تقتصر تاثيرات البطالة على الجانب الاقتصادي المتمثل في انخفاض الطلب على المنتوجات الوطنية او الاجنبية نتيجة الى تدني الدخول فحسب وانما تمتد تاثيراتها على جوانب اخرى في المجتمع ، وأن ظهور البطالة ونموها بنسب عالية ومتصاعدة دليل على وجود خلل كبير في سياسات المنهج الاقتصادي للمجتمع الامر الذي يتطلب سرعة التدارك وتصحيح المسار نحو التنمية الاقتصادية الشاملة.
- ❖ للبطالة تاثير مباشر على إقتصاديات البلدان ، وهى من أهم معوقات تحقيق التنمية المستدامة ، لذا لابد من تحقيق أقل معدلات بطالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030.
- ❖ يتضح ان البطالة تعد من أهم محددات التنمية المستدامة ، بما لها من تأثير على العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى أى مجتمع ، لذا فإن الحد من معدلات البطالة يساعد على تحقيق التنمية المستدامة ، والتقدم المجتمعى ، وقد يسهم هذا البحث فى العمل على تحقيق معدلات منخفضة للبطالة فى المجتمع المصرى .

ثالثا :أهداف البحث :

يهدف البحث الى التنبؤ بعدد الوظائف الواجب توافرها لكل فئة عمرية ، من أجل تحقيق الحد من معدلات البطالة ، من أجل تحقيق التنمية المستدامة فى ظل رؤية مصر 2030 ، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية :

1- دراسة البطالة ومشاكلها إقتصاديا واجتماعيا ، وعلاقتها بالتنمية المستدامة .
2- التنبؤ بمعدلات البطالة من خلال التنبؤ بمعدلات المساهمة والعاملين فئات عمرية .

رابعاً: فرضية البحث :

تنطلق فرضية هذا البحث من خلال المحاور التالية:

- تحقيق إنخفاض فى معدلات البطالة خلال فترة الدراسة لتحقيق التنمية المستدامة .
- أرتفاع فى أعداد المساهمين فى قوة العمل خلال فترة الدراسة لتحقيق التنمية المستدامة .
- أرتفاع فى أعداد العاملين فى قوة العمل خلال فترة الدراسة لتحقيق التنمية المستدامة .
- التغيير في معدلات البطالة يسبب التغيير في التنمية المستدامة.

خامساً: منهجية البحث :

أ – المنهج الوصفى :

وذلك عن طريق استخدام الجداول والرسومات البيانية والنسب المئوية للسكان داخل قوة العمل والمساهمين والعاملين والمتعطلين ومعدلات البطالة خلال الفترة من 2020 حتى 2050 .

ب- المنهج التحليلى :

1. عمل الإسقاطات السكانية باستخدام برنامج Spectrum للتنبؤ بأعداد ونسب السكان وكل المقاييس الديموجرافية خلال الفترة من 2020 حتى 2050 .
2. التنبؤ بمعدلات البطالة وعدد العاملين والمساهمين خلال الفترة من 2020 حتى 2050 باستخدام برنامجى الـ Spectrum والـ Table Curve.

سابعاً : مصادر البيانات :

1- بيانات عن السكان وقوة العمل ومصدرها التعداد العام للسكان أعوام 2017 – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
2- نشرات بحث العمالة بالعينة - مسوح العينة الفترة من 1991 – 2020 – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .
3- كتاب الإحصاء السنوى خلال الفترة من 1991 – 2020 – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
4- النشرات الاحصائية خلال الفترة من 1991 – 2020 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

سابعاً : الدراسات السابقة :

1. دراسة : محمود أحمد نور ، 2021

الأثار الديموجرافية والاقتصادية لإنخفاض أعداد العاملين فى القطاع الحكومى المصرى

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاثار الديموجرافية والاقتصادية المتوقعة لانخفاض أعداد العاملين بالقطاع الحكومى فى مصر عن طريق ما يلى :

1- الاثار الديموجرافية : معدلات الإعالة والمساهمة والبطالة فى النشاط الاقتصادى فى ظل التنمية المستدامة .
2- الاثار الاقتصادية : دخل كبار السن عن طريق المعاشات ، ومدى تأثير هذا الإنخفاض على الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الحكومى على ميزانية صناديق التأمين الاجتماعى فى ظل التنمية المستدامة .

وقد توصلت الدراسة إلى أنه بمقارنة معدلات الإحلال (1) ، (صفر) يتضح أن هناك إرتفاع فى معدلات البطالة فى حالة معدل الإحلال (صفر) عن مثيلاتها فى معدل الإحلال (1) بنسبة تصل إلى أكثر من ضعف قيمتها فى نهاية فترة الدراسة ، وقد يرجع ذلك إلى إنخفاض أعداد العاملين بالقطاع الحكومى تدريجيا خلال فترة الدراسة .

2. دراسة : أيمن محمد عبد الرازق أحمد ، 2020

دراسة تحليلية لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 ومدي مواجهتها لمشاكل خطط الاصلاح الإداري السابقة في القطاع الحكومي (دراسة مقارنة)

هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو دراسة تحليلة لإستراتيجية التنمية المستدامة: لرؤية مصر 2030 ومدى مواجهتها لمشكلات خطط الإصلاح الإداري فى القطاع الحكومي المصري خلال العقود السابقة ، وتقييم الخطط الحالية والمستقبلية بهدف توفير خبرات ومدخلات لدعم وتطوير الجهاز الحكومي المصري، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدولة على الأجلين المتوسط والطويل ، ومراجعة وتقييم رؤية ، وأهداف محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية باستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030 .

وقد توصلت الدراسة إلى :

- وضع استراتيجية شاملة لتنظيم وتحديد أدوار القطاع الحكومى ومعالجة عيوبه بعد أن تضخم وتغوّل من دون أن تكون هناك نتائج وعوائد تتعادل مع تكلفته وأعبائه على الاقتصاد الوطني.
- توفيق خطة إعادة تأسيس القطاع الحكومى وتطبيق مفاهيم إدارية مهمة من أجل تحسين الأداء وتحقيق مستويات أفضل من الخدمات وتسريع التنمية الوطنية الشاملة .

3. دراسة : بلعربي عبد القادر وأخرون ، 2020

سوق العمل ومشكلة البطالة في الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسة الاقتصادية والمتغيرات التفسيرية المتمثلة في حجم السكان والنفقات العامة، معدل التضخم والناتج المحلي وأسعار البترول على معدل البطالة في الجزائر، ولفهم العلاقة السببية بين هذه المتغيرات وتحديد مدى ثيرها على توازن سوق العمل بين 1980- 2014 ، استخدمنا أسلوب الانحدار الخطي المتعدد .

وأظهرت نتائج الدراسة عجز سوق العمل عن امتصاص البطالة بسبب النمو الديمغرافي والتضخم وتدني أسعار البترول رغم تبني الحكومة لسياسة الإنفاق الحكومي كخيار مما يتيح للبطالين فرص الممارسة غير الرسمية.

4. تقرير المركز المصرى للدراسات الاقتصادية : 2020

رأي في أزمة : سوق العمل المصري

كشف انتشار فيروس كورونا المستجد عن هشاشة أسواق العمل في كافة أنحاء العالم ، فيما اجتمعت أغلب الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في التدابير الاحتوائية لأزمة انتشار الفيروس، إلا أن حدة هذا التأثير تتباين وفقا لواقع أداء الاقتصاد الكلي والإطار المؤسسي والهيكلي الحاكم لسوق العمل من ناحية، ولأي مدى سوف تمتص الاختلالات الحالية لسوق العمل صدمات العرض والطلب المصاحبة للأزمة من ناحية أخرى.

تختلف ديناميكية سوق العمل وفقا للصدمات الخارجية والفترات الزمنية المزامنة لها، وهو ما سيعمل التقرير الحالي على تحليله، لتقفي أثر الأزمة الحالية في ضوء المراحل الخمسة لدورة الأزمة .ولدراسة الآثار السلبية التي خلفها الكوفيد 19 -على سوق العمل المصري، ينبغي بدايةً استعراض تطور خصائص سوق العمل وفقا لظروف الاقتصاد الكلي والتوجهات السياسية المتعاقبة نحو إصلاح الاختلالات الهيكلية والمؤسسية التي تزايدت حدتها على مر العقود.

5. دراسة : ماجد عثمان ، وأخرون ، 2018

تحديد المستهدفات الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات

تهدف هذه الدراسة إلى وضع مستهدفات كمية لكل مؤشر على المستوى القومي وكذلك على مستوى المحافظات نظراً لأن تحقيق المستهدفات على المستوى القومي يستلزم أولاً تحديد المستهدفات على مستوى المحافظات ، وتركز هذه الدراسة على أهداف التنمية المستدامة .

وقد توصلت الدراسة إلى انه يتطلب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات خارطة طريق لتتمكن المحافظات من تنفيذها. تحتوي هذه الخارطة تعريف المؤشرات، تحديد الميزانية المرصودة لهذا الغرض، الفاعلين الرئيسيين على مستوى كل محافظة ودور كلاً منهم، بالإضافة إلى إنشاء أداة لمتابعة وتقييم وضع المحافظات .

6. دراسة : تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر 2030 ، 2018

يهدف هذا التقرير إلى تحليل اتجاهات التنمية في مصر وإلقاء الضوء علي المفاضلة بين السياسات في سياق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما هو الحال في كثير من الأحيان ، قد يؤدي التركيز على النمو الاقتصادي وحده إلى إغفال مجالات التنمية البشرية. وبالمثل ، فإن السعي إلى تحقيق التنمية البشرية بمعزل عن غيره قد لا يولد نفس القدر من النمو الاقتصادي ، مما قد يحد من إمكانات التحسينات في المستقبل. والتركيز على تمكين المرأة ، من خلال خفض معدلات الخصوبة ونمو مشاركة الإناث في القوى العاملة ، له تأثير ملحوظ بمفرده ، ولا ينبغي التقليل من أهميته.

وقد توصلت إلى أن اتباع استراتيجية إنمائية متكاملة ، وهي ركيزة أساسية لأهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 ، يمكن أن يولد عوائد أكبر من مجموع آثارها الفردية ويؤدي إلى تقدم ملفت للنظر في جميع جوانب التنمية. وفي حين أن المفاضلات التي وردت في السيناريوهات الفردية لا تزال قائمة ، فإن التدخلات تعمل معا حتى تصبح المقايضات أقل تقييدا. ويؤدي التنفيذ الناجح لهذا النهج الشامل إلى إعداد الدولة لتحقيق الكثير من أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة ورؤية 2030 . ولكنه بعد ذلك ، يضع مصر على مسار تنموي مختلف تمامًا: فمصر عام 2050 ، في ظل "الدفع المتكامل" ، مقارنة بتوقعات مصر على طول مسارها الحالي ، لديها اقتصاد أكبر بنسبة 80 بالمائة ، وقد خفضت الفقر بأكثر من 90 بالمائة ، وتحتل ترتيبا في النصف الأعلى من العالم على مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

7. دراسة : هناء الحسينى ، ولاء الشرقاوى ، 2016

تقديرات السكان المستقبلية وأثرها على القوى العاملة والتعليم

خلال الفترة من عام (2014-٢٠٣١)

هذه الدراسة تلقى الضوء على تقدير أعداد القوى العاملة ومتطلبات التعليم فى الفترة من (٢٠١٤-٢٠٣١) للتنبؤ بأثر الزيادة المستمرة فى حجم السكان على هذين القطاعين ، وهدفت الدراسة إلى:

1- تقدير عدد السكان لإجمالي الجمهورية على المستوى القومي لفترة ١٧ عاماً (من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٣١) .
2- إعداد تقديرات سنوية للقوى العاملة وفرص العمل المطلوبة فى مصر خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٣١.

وتوصلت الدراسة إلى :

1- إرتفاع عدد السكان المتوقع من حوالى 86.811 مليون عام ٢٠١٤ إلى 125.356 مليون عام ٢٠٣١ بزيادة حوالى 38.545 مليون بين العامين.
2- ارتفاع حجم القوى العاملة كل سنة مقارنة بالسنة السابقة لها أى دخول أعداد جديدة من السكان إلى قوة العمل ، فكما توضح نتائج الدراسة فمن المتوقع ارتفاع حجم القوى العاملة من حوالى ٢٩ مليون عام ٢٠١٤ إلى ٣٩ مليون عام ٢٠٣١ أى زيادة حجم القوى العاملة بمقدار ١٠ مليون نسمة خلال ١٧ سنة .
3- زيادة حجم فرص العمل المطلوب توفيرها ، سنوياً حيث بلغت حوالى ٥٥٦ ألف فرصة عمل عام ٢٠١٤ ومن المتوقع أن تصل إلى حوالى ٨٥٦ ألف فرصة عمل عام ٢٠٣١ مما يشير إلى زيادة حجم العبء الواقع نظراً لتأثير المشكلة السكانية فى حالة إستمرار معدلات الخصوبة على ماهى عليه .

8. دراسة : ماجد عثمان ، 2016

تحليل الوضع السكانى – مصر 2016

يقدم هذا التقرير تحليلاً جديداً عن آخر تطورات الحالة السكانية فى مصر. ونظراً للتغييرات التى طرأت على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال السنوات القليلة الماضية، فقد دعت الحاجة إلى إعداد هذا التقرير ، وعليه، فإن هذا التقرير يعد بمثابة:

- خط الأساس لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسكان.
- أحد مصادر المدخلات والتوصيات الفنية للبرنامج القطرى العاشر لصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- المصدر الأساسى لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمدخلات والتوصيات الفنية بالنسبة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية القادم.

وتشير النظرة العامة عن الحالة السكانية فى مصر إلى ما أحدثته حالة عدم الاستقرار السياسى التى شهدتها الفترة من عام 2011 إلى 2014 من تأثيرٍ سلبى على تقديم الخدمات الصحية بما فيها الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، ناهيك عن تأثيرها على النمو الاقتصادى، وفرص العمل، وارتفاع معدلات الفقر.

9. دراسة : محمد عبد الرحمن صالح محمود ، 2015

الهبة الديموغرافية وهدر رأس المال البشري في مصر ـ دراسة تحليلية لتحديات التنمية

يهدف البحث إلى بيان العلاقة بين الهبة الديموغرافية ورأس المال البشري من خلال قياس وتحديد مؤشرات هدر رأس المال البشري ورصد العلاقة بين رأس المال البشري وتحديات التنمية. وتتلخص إشكالية البحث بأن تدني مستويات المعيشة في مصر يعود إلى غياب الاستثمار في البشر، وعدم الاستفادة من الهبة الديموغرافية الراهنة، التي تتحدد في مجموعة مؤشرات تعبّ عن هدر رأس المال البشري، وتخلق تحديات أمام التنمية وتحسين نوعية حياة المواطن المصري. جرى الاعتماد على المنهج التحليلي والمقارن، ولإجراء عملية التحليل لتلك القضايا اعتمد الباحث على مجموعة كبيرة من البيانات الثانوية المحلية والدولية.

وتشير نتائج البحث إلى أن رأس المال البشري مازال غير مستغل بصورة مثلى، ومن بين الشواهد ارتفاع نسبة الفقر والحرمان بأبعاده المختلفة، وتدنّ مستويات التعليم وانفصامه عن سوق العمل، وانخفاض مستوى مهارة العاملين من الشباب، وارتفاع نسبة العاطلين وفجوة النوع

الاجتماعي، وتفاقم الطلب على الهجرة الخارجية. تبيّ الدراسة أن التنمية الحقيقية تلك التي تعتمد على الاستثمار في الشباب من خلال التعليم والعدالة الاجتماعية، مع إزالة جميع المعوقات التي تخلق فجوة النوع الاجتماعي.

الإطار النظرى

البطالــة مفهوم وتعريفات :

تعرف البطالة أنها حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل . أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة).

فوفق تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى. وان معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين الي القوة العاملة الكلية و هو معدل يصعب حسابته بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) و حسب الجنس و السن و نوع التعليم و المستوى الدراسي. (مصطفى الغريب ، 2005). ومن خلال هذا التعريف يتضح أن ليس كل من لا يعمل فهو يمكن اعتباره عاطل عن العمل فنجد اذن ان كلا من (التلامذ والطلبة والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثورعلى عمل ومن هم في غنى عن العمل) لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل.

وينظر الى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد على انها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد. فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتمادا كليا على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية بحيث يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين

- ❖ بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي مثلا, وبطالة ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.
- ❖ بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل، وبطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل أي عدم قدرة رجال الأعمال على إيجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها.

ولهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب. ولذلك فان معظم الاقتصاديون في هذه الأنظمة يقرون أن البطالة هي الثمن الذي تدفعه هذه المجتمعات لاهتمام النظم في الإبقاء على حرية سوق العمل فهي تعتبر ثمنا للحرية والتخلص من الرق والاستعباد والإقطاع.(ويكيبيديا الموسعة الحرة ، اسهامات ادموند فيليبس حول التضخم والبطالة).

كما يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة يمكن استخدام المعادلة التالية :

$$\text{معدل البطالة} = \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوى العاملة}} \right] * 100$$

أنواع البطالة (عبدالله موسى ، ب.ت):

لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها القتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة الى مستويات اوسع واكثر شمولية بحيث تم تصنيف انواع عديدة من البطالة وادخالها ضمن تعريفات البطالة ولكي نتعرف على اشكال البطالة ارتأينا ان نلقي الضوء على البطالة بجميع انواعها وهي تصنف كالتالي:

البطالة الاحتكاكية : وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الإنتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

البطالة الهيكلية : وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

البطالة الدورية : وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

البطالة الموسمية : وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

البطالة المقنعة : لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

البطالة السلوكية : وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.

البطالة المستوردة : وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

البطالة لا تخلق من العدم فلذلك لابد من وجود مقومات لنشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات ومن تلك المقومات التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة نذكر منها التالي:

- فلسفة الدولة لسياسات التشغيل والتوظيف
- سياسات التعليم والتوجيه التربوي
- انانية اداء القطاع الخاص
- الممارسات والسلوكيات الاجتماعية السيئة
- اللامساواة الجنوسية في المجتمعات النامية

ابعاد تاثيرات البطالة على الاقتصاد:

البطالة يمكن وصفها بانها داء يسري في عروق ودماء اقتصاديات العالم فان اصاب اي اقتصاد في العالم بنسب مرتفعة تتجاوز 5% من مجمل القوى البشرية العاملة في اي مجتمع فانه يمكن القول بأن مراحل وعوارض التراجع قد بدأت بالظهور على جسم الاقتصاد وبتزايد تلك النسبة الى معدلات او مستويات اعلى سيخلف اثارا سيئة على صحة الاقتصاد لذلك البلد من دون ادنى شك. الامر الذي يتطلب من الساسة والمفكرين الاقتصاديين الوقوف عند تلك الظواهر من اجل دراستها وتحليل اسبابها لكي يتم اختيار العلاج والترياق الشافي. ويمكن القول دائما ان الوقاية افضل من العلاج وانهااكثر اقتصادية من العلاج بحد ذاته الامر الذي يدفع الجميع من له علاقة مباشرة او غير مباشرة الى القظة واالانتباه الى اي خلل او انحراف في مسيرة التنمية الاقتصادية. ان سلامة الوضع الاقتصادي هو انعكاس طبيعي لسلامة بقية القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى اي بعبارة اخرى ان سلامة الوضع الاقتصادي يعكس مدى التكامل والتناغم الحاصل ما بين المكونات الاساسية لاي مجتمع على وجه البسيطة مثل المكون الاجتماعي والمكون السياسي والمكون الاقتصادي. ولهذا علينا ان ندق ناقوس الخطر عندما نلحظ ان مؤشرات البطالة اخذه باتجاة تصاعدي وعلينا ان نجمع ونستحث الهمم لمعالجة مثل تلك الازمات. ولكي نفهم مدى خطورة البطالة ارتأينا ان نتدارس تاثيرات البطالة على الاعمدة والمكونات الرئيسية لاي مجتمع سواءا أكان متقدما ام ناميا. ولهذا الغرض فاننا سوف نتناول تلك الاثار وفق السياق التالي:

البعد الاقتصادي

يقول البرفسور لودفينغ فوس ميزس[1]عليكم أن تتذكروا أنه في السياسات الاقتصادية لا توجد معجزات. لقد قرأتم في كثير من الصحف والخطب حول ما سمي بـ"المعجزة الاقتصادية الألمانية وان كل بلد يستطيع أن يمر بمعجزة مماثلة من النهوض الاقتصادي، على الرغم من إصراري على القول بأن النهوض الاقتصادي لا يتأتى عن معجزة الا إنه يتأتى عن تطبيق سياسات اقتصادية سليمة. وعليه يجب أن تكون الحكومة راعية ليس للناس أنفسهم ولكن للأحوال التي تسمح

[1] البروفيسور ميزس (1973-1881) كان أحد أبرز علماء الاقتصاد في القرن العشرين. درس في كلية الحقوق والدراسات الحكومية في جامعة فيينا. وفي الولايات المتحدة، كان عميداً بلا منازع لـ "المدرسة النمساوية " للاقتصاد طوال العقود الأربعة قبل وفاته

للأشخاص والمنتجين والتجار والعمال ورجال الأعمال والمدخرين والمستهلكين من متابعة ما يصبون إليه من أهداف بسلام. فإذا ما فعلت الحكومة ذلك وليس أكثر من ذلك فسوف يصبح الناس قادرين على العناية بأنفسهم أفضل كثيراً مما يمكن للحكومة أن تفعل. (شريف نافع ، 2007).
وللبطالة تاثيرات اقتصادية واجتماعية عديدة حيث تؤدي البطالة الى الظواهر التالية (خليل أحمد المطاوع ، 2006).

- البطالة تؤدّي الى انتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربّما الوحيد، ممّا يعرضّه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.
- تسبب البطالة معاناة اجتماعيّة وعائليّة ونفسيّة بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل.
- تدفع البطالة الافراد الى تعاطي الخمور والمخدّرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب الداخلي.
- تدفع البطالة الافراد الى ممارسة العنف والجريمة والتطرّف.
- تؤدّي البطالة الى اهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي.
- تؤدّي البطالة الى زيادة العجز في الموازنة العامّة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).
- تؤدّي البطالة الى خفض في مستويات الأجور الحقيقيّة.
- تؤدي البطالة الى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- تؤدّي البطالة الى شلّ الحياة في بعض القطّاعات الانتاجية بسبب لجوء العمّال أحياناً الى الاضرابات والمظاهرات.
- تؤدي البطالة الى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعه من المتعلمين الى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج باعداد العاطلين عن العمل. حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلما يراود أذهان الكثير من الشباب .
- تؤدي البطالة الى خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ اذا لم يكن الوطن قادرا على اعالتي او حمايتي فلماذا انتمي اليه.

ومن هنا ننطلق في النظر الى السياسات الاقتصادية السليمة التي يجب تبنيها ليتمكن المجتمع من الاستمرار في طريقه نحو التطور والتقدم وتحقيق معدلات نمو اقتصادية تضفي على سياسة التنمية المزيد من فرص تحولها من سياسة تنموية بحتة الى تحقيق عامل الاستدامة الكفيل برفد الاقتصاد بجميع العناصر الضرورية لتامين النمو الاقتصادي وبالنسب المعقولة. فلايمكن ترك الحابل على الغارب كما يقول المثل الى القطاع الخاص باتخاذ عنصر المبادرة وحيدا دون ضوابط وقوانين تحد من طموحاته وتهذبها باتجاه السياسة التنموية المنشودة وكما لايمكن اطلاق يد القطاع العام هكذا دون وجود عامل المنافسة من قبل القطاع الخاص والرقابة النوعية لكي يتمكن القطاع العام من مواصلة التطور والاندفاع نحو الامام تحت مظلة التطور وتحسين الجودة الانتاجية. لذا فان اتباع سياسات اقتصادية سليمة ستمكن الاقتصاد من تدعيم فرص نموه وثباته حتى في حالة وقوع الازمات.

ومن بين جملة تلك السياسات السليمة نتطرق الى بعضا منها بعجالة ويمكن ان تندرج ايضا تحت تعريف السياسات الوقائية من تفشي واستشراء البطالة ومنها نذكر التالي:

- سياسات واجراءات تعزيز المشاريع المتوسطة والصغيرة
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توظيف الشباب
- المسئولية المؤسسية والتطبيقات في الدول النامية

البعد الاجتماعي (شريف نافع ، 2007) :

تعتبر البطالة من الامراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار اجتماعية سيئة، تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه القيم الأخلاقية والاجتماع.

حيث تمثل البطالة ان قدر لها الانتشار بشكل واسع بين صفوف الفئات العمرية القادرة على العطاء والتي تملك مخزونا من الطاقة الانتاجية خطرا حقيقيا على صحة المجتمع الامر الذي يعيق اي مجتمع متخلف الى ان ينموا ويرتقي الى مصاف المجتمعات المتقدمة فنيا وعلميا واقتصاديا وكما ان لهذا الداء اثارا تدميرية سايكلوجية (نفسية) على صحة المجتمع وعافيته وبكل قطاعاته المتنوعة حيث تفيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل تعتريهم جملة من الخصائص السايكلوجية التي نتوقف عند العض منها:

- ❖ يفتقد العاطلون عن العمل الى تقدير الذات ويشعرون بالفشل.
- ❖ يستشري الاحساس بانخفاض قيمتهم واهميتهم الاجتماعية وأنهم أقل من اقرانهم الذين يزاولون اعمالا وانشطة انتاجية.
- ❖ وقد وجد أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة .
- ❖ أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي.
- ❖ أن البطالة تولد عند الفرد شعورا بالنقص بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال.
- ❖ كما وأن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط وكما ان البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه حيث ان الأسرالتي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات وبقية افراد الاسرة سلبا مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء داخل اهم مكون من مكونات المجتمع العام.

البعد السياسي (محمدعبدالله البكر ، 2004) :

ان الوضع السياسي والامني يلعب ايضا دورا كبيرا في تغيير معدلات البطالة بشكل عام ، حيث نشهد ان الدول التي يكون فيها النظام السياسي نظاما مستقرا ويتمتع بنوع من الامن والهدوء ، لا تحكمه امزجة فردية او احزاب احادية المنهج والتكوين ويتمتع بقدر معقول من التعددية الحزبية التي تمارس دور الرقيب على مجمل الساسات المحلية والقرارات التي تخص امن وسلامة واقتصاد المجتمع ككل ، في مثل هكذا نظام سياسي تعددي قائم على اساس الكفاءة والعدل والشفافية ، سنجد حتما ان معدلات البطالة تشهد انخفاضات وانحدارات ملحوظة ، بل على العكس فاننا قد نلحظ نشاطا

ملحوظا في ارتفاع معدلات العمالة والتوظيف في القطاعات الانتاجية المختلفة كقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم والصحة والبيئة وما الى ذلك.

أهداف التنمية المستدامة 2030 – الأمم المتحدة: (أحمد ، أيمن محمد عبدالرازق ، 2020)
في 25 سبتمبر 2015 اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قرارا بعنوان " تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 " ، " رؤية عالمية وشاملة وتحويلية لعالم أفضل " ، تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الازدهار، وهي تهدف أيضا إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح ، مع إدرك أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع ، هو أكبر تحد يواجه العالم ، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة عملية واعية، وهادفة ومعقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية ، وإذا كانت غايتها هي الحفاظ على حياة الإنسان وأبنائه من بعده فهي أيضا تسعى إلى إيجاد البنى التحية والبرامج الإنمائية التي تعزز هذا التوجه، دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة (محمد مصطفى الأسعد، 2000).

وفيما يلى أهداف التنمية المستدامة 2030 – الأمم المتحدة : **(** United Nations , 2015**)**

الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .
الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
الهدف 3 - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار .
الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع .
الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات .
الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة .
الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع .
الهدف 9 - إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
الهدف 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها .
الهدف 11- جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
الهدف 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة .
الهدف 13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.
الهدف 14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
الهدف 15- حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
الهدف 17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

البطالة من منظور التنمية المستدامة :

تعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تواجهها دول العالم كله، فبرغم تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي وتوفر كل سبل ترقية العمل وتوفيرة ، إلا أن هناك ما يسمى بعدم تكافؤ فرص التشغيل.

وتعد البطالة من أهم المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة والتي يعتمد عليها خبراء اللجان الدولية للتنمية المستدامة في ترتيب تقدم الدول، ويشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى أن مؤشر البطالة يحسب بالطريقة التالية:

معدل البطالة: نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة.

المؤشر: جميع أفراد القوة العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوة العاملة ككل.

ويعبر هذا المؤشر على مدى تقدم الدولة أو تخلفها، ويرجع ارتفاع هذا المعدل إلى وجود طاقات بشرية معطلة لا يستفاد منها، بسبب غياب التنمية الاقتصادية والبشرية اللازمة.

طرق واساليب للحد من معدلات البطالة :

بات من المؤكد ان البطالة داء خطير اذا اصاب اقتصاد اي بلد فانه حتما سوف يصيبه في مقتل فيما لو غض الطرف عنه وتباطئ وتعثرت جهود الحد من انتشاره ومعالجته بشكل علمي مدروس. وليس من المنطقي والعدل ان تلقي تبعات وتكاليف المعالجة على قطاع ما بعينه دون بقية القطاعات الاخرى حيث انه كما معروف في علم الاقتصاد ان جميع القطاعات المنتجة للسلع والخدمات بشقيها العام والخاص ترتبط بمصير مشترك تؤثر وتتاثر فيما بينها. وعليه فان طرق معالجة البطالة تتقاسمها جميع القطاعات دون استثناء لان الجميع تقع عليه واجبات والتزامات كما لهم من حقوق.

إن مشكلة البطالة هي من اخطر المشكلات التى تواجه اقتصاديات العالم النامي عموما واقتصاديات البلدان العربية خصوصا نظرا لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الأمة عنصرا هاما من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال تعطيل قدراتهم نتيجة البطالة أو من خلال هجرتهم إلى الخارج أما على المستوى الاجتماعي فان البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والاغتصاب والانتحار . وفيما يلي اهم التوصيات التي من شانها ان تجعل من عملية مكافحة البطالة امرا ممكنا فيما لو خلصت النية وتوفر القابلية على التضحية من اجل الجميع دون التركيز على المنافع والعوائد الخاصة ومنها:

1) يقوم علاج مختلف صنوف البطالة على إيجاد فرص عمل كافية يوظف فيها العاملون قدراتهم لأقصى حد بما يحقق كفاءة إنتاجية عالية ومتزايدة من ناحية ويوفر كسباً مرتفعاً ومتنامياً يكفل إشباع الحاجات الأساسية للناس فى المجتمع وارتقاء مستوى الرفاه البشرى مع الزمن من ناحية أخرى. ويعنى هذا الهدف المركب خلق فرص عمل أفضل من المتاح حاليا على جانبي الإنتاجية والكسب على حد سواء وأكثر بكثير من المطلوب لمجرد مواجهة البطالة السافرة بحيث يمكن للمشتغلين فعلاً فى أى نقطة زمنية الانتقال لأعمال أعلى إنتاجية وأوفر كسباً.
2) يتعين الارتقاء بنوعية رأس المال البشرى من خلال الاستثمار المكثف فى التعليم والتدريب المستمرين وفى الرعاية الصحية مع إيلاء عناية خاصة للمستضعفين الفقراء والنساء حتى

يتأهل الأفراد فى سوق العمل لفرص العمل الأفضل. وهذه مهمة تاريخية ليس لها إلا الدولة وعلى حد وفائها بهذه المهمة سيتحدد مدى خدمتها لغاية التقدم.

3) وحيث لا يُتوقع أن يتمكن رأس المال الكبير من خلق فرص العمل الكافية لمواجهة تحدى البطالة نظراً لتركيزه على الأنشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال وخفيفة العمالة فيتعين توفير البنية المؤسسية المواتية لقيام المشروعات الصغيرة بدور مهم فى خلق فرص العمل مع تخليق تضافر فعال بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال الحديث. ويطلب تحقيق ذلك الهدف، تمكين عموم الناس خاصة الفقراء من الأصول الإنتاجية بالإضافة إلى رأس المال البشرى. ويأتى على رأس القائمة الائتمان بشروط ميسرة والأرض والماء فى المناطق الريفية حيث يعيش اكثر الفقراء. كذلك يتعين توفير البيئة القانونية والإدارية لتسهيل قيام المشروعات الصغيرة ورعايتها .

4) وقد تتطلب مكافحة البطالة - خاصة فى البداية - توفير فرص عمل من خلال الإنفاق الحكومى على مشروعات البنية الأساسية مما يحقق غرضاً مزدوجاً:

أ. التشغيل مكسب للفقراء.

ب. تحسين البنية الأساسية والتي هى بحاجة لتطوير ضخم ومستدام.

5) ويتضح من التوجهات الموصى بها ضخامة العبئ الملقى على الدولة ولن يقوم به طرف آخر مما يثير مفارقة قوية بين الحد من دور الدولة فى سياق إعادة الهيكلة الرأسمالية فى إطار سياسات التكيف الهيكلى من ناحية وبين مهام الدولة فى حفز التنمية المولدة لفرص العمل الكافية لمكافحة فعالة للفقر من ناحية أخرى. وفى النهاية فإن بلوغ التوجهات الاستراتيجية السابقة غاياتها فى مكافحة البطالة يتطلب تغييرات مؤسسية بعيدة المدى فى البنية الاقتصادية والسياسية تشمل:

- زيادة كفاءة سوق العمل فى سياق تدعيم تنافسية الأسواق عامة وضبط نشاطها فى إطار من سيادة القانون التامة.
- دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي ليأخذ دوره في المشاركة في تقليل نسب البطالة عن طريق مساهمته في خلق فرص عمل تتاسب وقدراته.
- التوسع في برامج التدريب واعادة التدريب والتاهيل للقوى البشرية العاملة وتلك التي تقف في طابور البحث عن فرصة للعمل.
- الارتقاء بمستوى التعليم والصحة والاسكان والرعاية الاجتماعية من خلال الاستثمارات الموجهة والمدروسة باتجاه البنية التحتية.
- اصدار القوانين الخاصة بجذب الاستثمار الاجنبي مع مراعاة تحديد سبل ووسائل الاستثمار الاجنبي بحيث لاتؤدي الى نتائج ضارة وسلبية على الاقتصاد .
- العمل على وضع قاعدة معلومات حديثة للقوى العاملة تشتمل على التصنيفات والتفريعات الأساسية، وذلك نظراً لأهميتها في تسهيل عملية البحث العلمي، ولدعم دقة نتائجه في تمثيل الواقع ووصفه وتقييمه.
- إتخاذ الاجراءات المناسبة لتسهيل حركة انتقال الأيدي العاملة من مهنة الى أخرى ، وإزالة ما يعترض هذه الحركة من صعوبات تتعلق باعتبارات اجتماعية أو نفسية معينة أو إدارية ، وتحقيق نمو متوازن في نسب العمالة الوطنية في جميع المناطق باتباع سياسة مناسبة لتوطين الصناعة وفق ظروف كل منطقة.

- إتخاذ الاجراءات والوسائل لزيادة عائد الصادرات و تجنب التقلبات العنيفة في هذا العائد و تشجيع الاستعانة برأس المال الأجنبي ووضع التسهيلات المناسبة له حتى لا تتعرض سياسات العمالة الى صعوبات تؤدي الى فشلها نتيجة اختلال في ميزان المدفوعات في الدولة .

مكافحة البطالة إذاً، كما يتضح من العرض السابق ليست شأناً قطاعياً خاصا بل هو هم مجتمعى شامل. والواقع أن هذا هو حال كل القضايا المهمة فقد صار الحل الجذرى الشامل حتمياً إن أُريد حل ناجع على الإطلاق.

الدراسة التطبيقية

مما سبق يتضح أن البطالة من أحد أهم المعوقات لتحقيق التنمية الإقتصادية فى كافة البلدان ، مما يؤدى إلى التأثير على التنمية المستدامة المنشودة ، لذا يقدم الباحثان نموذج مقترح للحد من معدلات البطالة ، وذلك عن طريق توفير عدد من فرص العمل فى كل فئة عمرية داخل قوة العمل ، من خلال تحديد أحتياجات كل فئة ، خلال الفترة من 2020-2050 .

أولاً : **الاسقاطات السكانية لمصر خلال الفترة من 2020-2050 :**

يعتبر حجم السكان من العوامل الأساسية التي تؤثر على تحديد المستهدفات الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى الدولة ، وقد تم إعداد اسقاطات السكان للفترة من 2020 إلى 2050 . وقد تم استخدام حجم السكان وتوزيعهم حسب العمر من تعداد مصر في عام 2017 كعدد سكان سنة الأساس.

ولقد قام الباحثان بأجراء إسقاطات سكانية لمصر خلال الفترة 2020 حتى 2050 مستخدما الإفتراضات التالية:

1- عدد السكان مقسمة إلى فئات عمرية حسب النوع من تعداد 2017 .
2- معدلات الخصوبة الكلية 3.5 عام 2017 والمستهدف 1.9 عام 2050.
3- معدلات الخصوبة التفصيلية المقدرة فى الدول العربية .
4- نسبة النوع 105 %.
5- توقع البقاء على قيد الحياة من عام 2017 إلى عام 2050 (الفرض المتوسط) الذى قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
6- جدول الحياة المستخدم جنوب شرق أسيا .
7- بفرض أن صافى الهجرة تساوى صفر.

ثانياً : التنبؤ بأعداد المساهمين من السكان فى قوة العمل :

عن طريق عمل إسقاطات للقوى العاملة بنفس نسب التغيير فى أعداد السكان فى كل فئة عمرية خلال الفترة من 2020 وحتى 2050 تم تحديد أعداد المساهمين فى قوة العمل.

والجدول التالى يوضح أعداد المساهمين من السكان فى قوة العمل خلال فترة الدراسة .

جدول (1)

أعداد المساهمين فى قوة العمل خلال الفترة من 2020 وحتى 2050

فئات السن		2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
15-19	العدد	1124000	1225625	1469250	1543500	1290500	1195000	1180125
	النسبة	3.842	3.788	4.121	3.924	3.012	2.630	2.515
20-24	العدد	2922075	2990007	3261069	3910086	4108887	3435228	3181149
	النسبة	9.987	9.242	9.146	9.942	9.591	7.561	6.780
25-29	العدد	4579092	4966920	5084289	5545827	6649776	6989409	5844069
	النسبة	15.651	15.352	14.259	14.101	15.521	15.384	12.456
30-34	العدد	4676502	4883148	5298864	5424912	5918802	7098684	7458648
	النسبة	15.984	15.093	14.861	13.793	13.815	15.625	15.897
35-39	العدد	4286238	4662564	4870422	5286744	5414004	5908500	7087170
	النسبة	14.650	14.412	13.659	13.442	12.637	13.005	15.105
40-44	العدد	3623072	4278496	4658496	4868256	5287168	5415456	5912192
	النسبة	12.383	13.224	13.065	12.378	12.341	11.920	12.601
45-49	العدد	2894688	3593888	4249312	4629920	4842112	5261024	5391744
	النسبة	9.894	11.108	11.917	11.772	11.302	11.580	11.492
50-54	العدد	2358152	2636904	3280394	3883420	4236918	4435866	4823646
	النسبة	8.060	8.150	9.200	9.874	9.889	9.764	10.281
55-59	العدد	2083896	2297456	2577332	3215764	3814856	4168916	4370674
	النسبة	7.123	7.101	7.228	8.176	8.904	9.176	9.316
60-64	العدد	710094	817971	906675	1022175	1280202	1523445	1668744
	النسبة	2.427	2.528	2.543	2.599	2.988	3.353	3.557
الجملة	العدد	29257809	32352979	35656103	39330604	42843225	45431528	46918161
	النسبة	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : من إعداد الباحثين

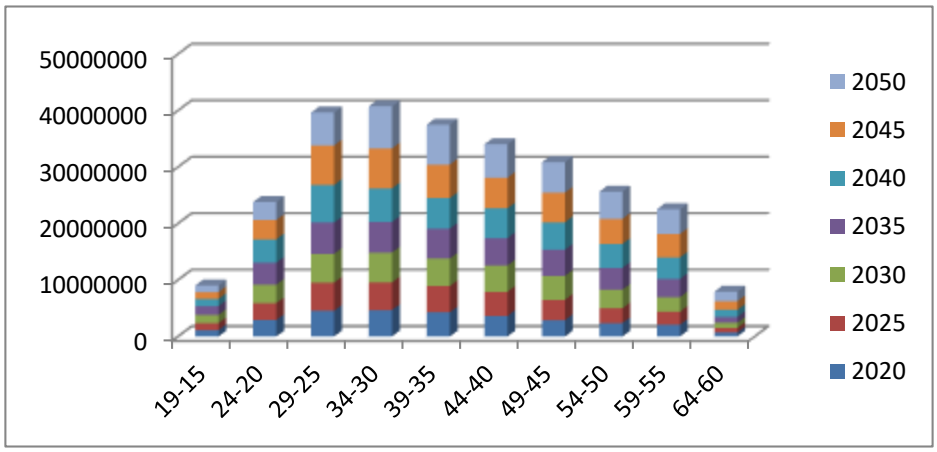

شكل (1)

أعداد المساهمين فى قوة العمل خلال الفترة من 2020 وحتى 2050

المصدر : من إعداد الباحثين

من الجدول والشكل السابقين من المتوقع أن معظم الفئات العمرية تحقق زيادة فى أعداد المساهمين لقوة العمل خلال فترة الدراسة ، وأن الفئات العمرية من 25-50 هى أكثر الفئات مساهمة فى قوة العمل خلال فترة الدراسة وتمثل حوالى من 65-70% من أجمالى المساهمين فى قوة العمل ، وقد يرجع ذلك إلى أن مصر سوف تدخل فى مرحلة النافذة الديموجرافية خلال هذه الفترة ، والتى ستشهد تغيير فى الهيكل العمرى للسكان ، وكذا ارتفاع لفئة السكان من 15-60 ، مع إنخفاض الفئة العمرة 0-14 وثبات نسبى لفئة العمرية 65+ .

وبالتالى من المتوقع أن الارتفاع فى أعداد السكان فى هذه الفئات العمرية ينتج عنه ارتفاع فى أعداد المساهمين فى نفس الفئة .

ثالثاً : التنبؤ بأعداد العاملين من السكان:

عن طريق عمل إسقاطات للقوى العاملة بنفس نسب التغيير فى أعداد السكان فى كل فئة عمرية خلال الفترة من 2020 وحتى 2050 تم تحديد أعداد العاملين من السكان باستخدام برنامج Tabelcurve ، وذلك بفرض أن X عدد السكان فى كل فئة عمرية ، Y عدد العاملين فى نفس الفئة العمرية ، وذلك باستخدام المعادلة التالية :

$$Y^{-1} = a + bx + cx^2 + dx^3 + ex^4 + fx^5$$

$R^2 = 0.99$

a = 0,1382 , b = 0.00087,

c = -1.1884, d = 1.00882,

e = -4.2289 , f = 7.03309

والجدول التالى يوضح أعداد العاملين من السكان فى قوة العمل خلال فترة الدراسة .

جدول (2)
أعداد العاملين فى قوة العمل خلال الفترة من 2020 وحتى 2050

فئات السن		2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
15-19	العدد	1025090	1117772	1339959	1407675	1176938	1089842	1076276
	النسبة	3.779	3.719	4.038	3.848	2.954	2.571	2.448
20-24	العدد	2351700	2406372	2624524	3146856	3306852	2764688	2560204
	النسبة	8.671	8.006	7.909	8.602	8.299	6.521	5.823
25-29	العدد	3941090	4274882	4375898	4773130	5723267	6015579	5029819
	النسبة	14.530	14.223	13.187	13.047	14.363	14.189	11.440
30-34	العدد	4390970	4584999	4975333	5093685	5557419	6665261	7003247
	النسبة	16.189	15.254	14.994	13.923	13.947	15.721	15.928
35-39	العدد	4024540	4377889	4573056	4963960	5083450	5547754	6654460
	النسبة	14.838	14.565	13.781	13.569	12.757	13.085	15.135
40-44	العدد	3522360	4159565	4529002	4732931	5140198	5264920	5747848
	النسبة	12.987	13.839	13.649	12.937	12.900	12.418	13.073
45-49	العدد	2814230	3493996	4131202	4501231	4707525	5114794	5241880
	النسبة	10.376	11.625	12.450	12.304	11.814	12.064	11.922
50-54	العدد	2312000	2585296	3216193	3807417	4153996	4349051	4729241
	النسبة	8.524	8.601	9.692	10.407	10.425	10.258	10.756
55-59	العدد	2043110	2252490	2526888	3152825	3740192	4087322	4285131
	النسبة	7.533	7.494	7.615	8.618	9.386	9.641	9.746
60-64	العدد	697800	803809	890978	1004478	1258038	1497069	1639853
	النسبة	2.573	2.674	2.685	2.746	3.157	3.531	3.730
الجملة	العدد	27122890	30057070	33183033	36584188	39847875	42396280	43967959
	النسبة	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : من إعداد الباحثين

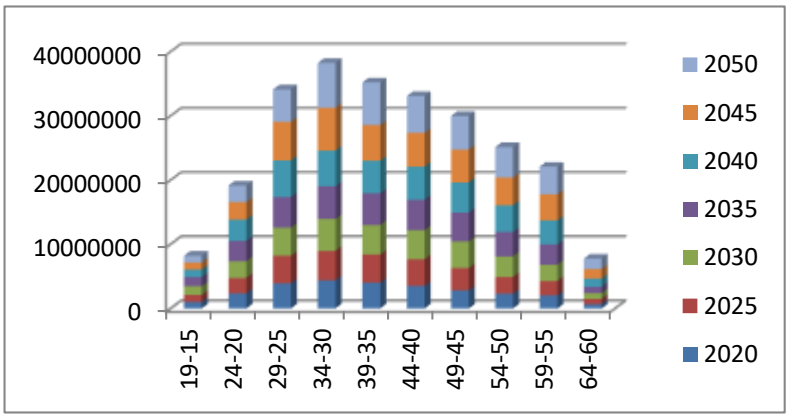

شكل (2)
المصدر : من إعداد الباحثين
أعداد العاملين فى قوة العمل خلال الفترة من 2020 وحتى 2050

من الجدول والشكل السابقين من المتوقع أن معظم الفئات العمرية تحقق زيادة فى أعداد العاملين لقوة العمل خلال فترة الدراسة ، حيث ارتفاع اعداد العاملين فى الفئات العمرية من 25-45 فى قوة العمل خلال فترة الدراسة وتمثل أكثر من 65% من أجمالى العاملين فى قوة العمل ، وذلك لأن أعداد العاملين فى هذه الفئات العمرية تتضاعف خلال فترة الدراسة ، وسوف تشهد هذه الفئات زيادة فى أعداد العاملين قد تصل إلى 3 مليون عامل ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع لفئة السكان من 15-60 ، مع إنخفاض الفئة العمرة 0-14 وثبات نسبى لفئة العمرية 65+ ، وقد يرجع وذلك لدخول مصر فى مرحلة النافذة الديموجرافية خلال هذه الفترة .

مما سبق من المتوقع أن الفئات العمرية من 25-45 هى الأكثر مشاركة فى قوة العمل خلال فترة الدراسة .

رابعاً : التنبؤ بأعداد المتعطلين من السكان:

عن طريق عمل إسقاطات للقوى العاملة بنفس نسب التغيير فى أعداد السكان فى كل فئة عمرية خلال الفترة من 2020 وحتى 2050 تم تحديد أعداد المتعطلين من السكان .

والجدول التالى يوضح أعداد المتعطلين من السكان فى قوة العمل خلال فترة الدراسة .

جدول (3)

أعداد المتعطلين فى قوة العمل خلال الفترة من 2020 وحتى 2050

فئات السن		2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
15-19	العدد	98910	107853	129291	135825	113562	105158	103849
	النسبة	4.633	4.698	5.228	4.946	3.791	3.465	3.520
20-24	العدد	570375	583635	636545	763230	802035	670540	620945
	النسبة	26.716	25.421	25.739	27.790	26.776	22.092	21.048
25-29	العدد	638002	692038	708391	772697	926509	973830	814250
	النسبة	29.884	30.142	28.644	28.135	30.932	32.084	27.600
30-34	العدد	285532	298149	323531	331227	361383	433423	455401
	النسبة	13.374	12.986	13.082	12.060	12.065	14.280	15.436
35-39	العدد	261698	284675	297366	322784	330554	360746	432710
	النسبة	12.258	12.399	12.024	11.753	11.036	11.885	14.667
40-44	العدد	100712	118931	129494	135325	146970	150536	164344
	النسبة	4.717	5.180	5.236	4.927	4.907	4.960	5.571
45-49	العدد	80458	99892	118110	128689	134587	146230	149864
	النسبة	3.769	4.351	4.776	4.686	4.493	4.818	5.080
50-54	العدد	46152	51608	64201	76003	82922	86815	94405
	النسبة	2.162	2.248	2.596	2.767	2.768	2.860	3.200
55-59	العدد	40786	44966	50444	62939	74664	81594	85543
	النسبة	1.910	1.959	2.040	2.292	2.493	2.688	2.900
60-64	العدد	12294	14162	15697	17697	22164	26376	28891
	النسبة	0.576	0.617	0.635	0.644	0.740	0.869	0.979
الجملة	العدد	2134919	2295909	2473070	2746416	2995350	3035248	2950202
	النسبة	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : من إعداد الباحثين

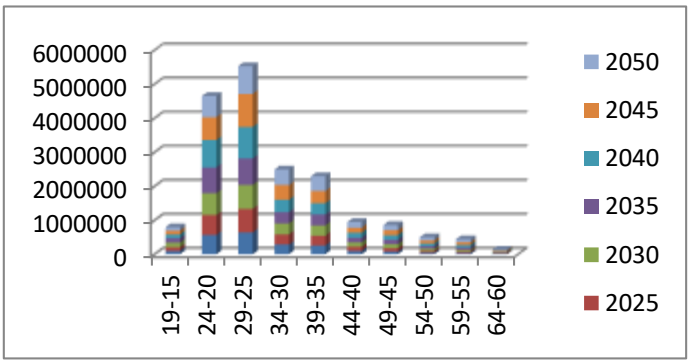

شكل (3)

أعداد المتعطلين فى قوة العمل خلال الفترة من 2020 وحتى 2050

المصدر : من إعداد الباحثين

من الجدول والشكل السابقين من المتوقع أن معظم الفئات العمرية تحقق زيادة فى أعداد المتعطلين فى قوة العمل خلال فترة الدراسة ، أن الفئات العمرية 20-40 تمثل أكثر من 80% من إجمالى المتعطلين خلال فترة الدراسة ، وأن باقى الفئات العمرية لا تمثل أكثر من 20% من أجمالى المتعطلين فى كل عام من أعوام الدراسة.

وقد يرجع ذلك إلى أن الزيادة المتوقعة فى أعداد السكان للفئات العمرية داخل قوة العمل بسبب احتمال أن تمر مصر بمرحلة النافذة الديموجرافية خلال فترة الدراسة .

خامساً : أجماليات المساهمين والعاملين والمتعطلين :

والجدول التالى يوضح أعداد المساهمين والعاملين والمتعطلين من السكان فى قوة العمل خلال فترة الدراسة .

جدول (4)

أعداد المساهمين والعاملين والمتعطلين فى قوة العمل خلال الفترة من 2020 وحتى 2050

السنة	السكان	عدد المساهمين		عاملين		المتعطلين	
		العدد	المعدل	العدد	النسبة	العدد	معدل البطالة
2020	62331000	29542522	47.396	27407600	43.971	2134919	7.790
2025	68565000	32947210	48.053	30651296	44.704	2295909	7.490
2030	76294000	36362501	47.661	33889423	44.420	2473070	7.297
2035	84226000	40519429	48.108	37773000	44.847	2746416	7.271
2040	89621000	44382708	49.523	41387342	46.180	2995350	7.237
2045	93133000	47300010	50.788	44264743	47.529	3035248	6.857
2050	95480000	49185459	51.514	46235234	48.424	2950202	6.381

المصدر : من إعداد الباحثين

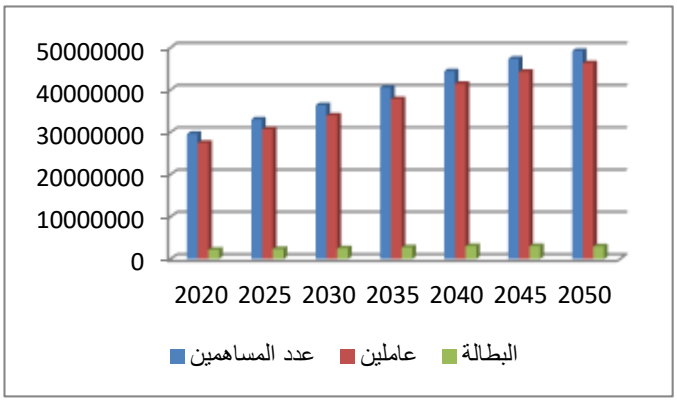

شكل (4)

أعداد المساهمين والعاملين والمتعطلين فى قوة العمل خلال الفترة من 2020 وحتى 2050

المصدر : من إعداد الباحثين

من الجدول والشكل السابقين يتضح أن :

- هناك ارتفاع فى أعداد المساهمين فى قوة العمل خلال فترة الدراسة ، ووصلت فى 2050 إلى حوالى 20 مليون بالمقارنة بعام 2020 ، وارتفعت نسبة المساهمة فى قوة العمل من 47% عام 2020 إلى 51,5% عام 2050 .
- ارتفع أعداد العاملين خلال فترة الدراسة ، ووصلت فى 2050 إلى حوالى 19 مليون بالمقارنة بعام 2020 ، وارتفعت نسبة القوى العاملة من 44% عام 2020 إلى 48% عام 2050 .
- انخفاض معدلات البطالة خلال فترة الدراسة من 7,8% عام 2020 إلى 6,3% عام 2050 ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة المساهمة فى قوة العمل ، ونسبة القوى العاملة خلال فترة الدراسة .

سادساً : التنبؤ بأعداد الوظائف المطلوب توفيرها :

عن طريق عمل إسقاطات للقوى العاملة بنفس نسب التغيير فى أعداد السكان فى كل فئة عمرية خلال الفترة من 2020 وحتى 2050 تم تحديد أعداد الوظائف المطلوب توفيرها .

والجدول التالى يوضح أعداد الوظائف المطلوبة خلال فترة الدراسة .

جدول (5)

أعداد الوظائف المطلوبة خلال الفترة من 2020 وحتى 2050

الفئة العمرية		2025	2030	2035	2040	2045	2050
15-19	العدد	92,682	222,187	67,716	230,737-	87,096-	13,566-
	النسبة	3.159	7.108	1.991	7.070-	3.418-	0.863-
20-24	العدد	54,672	218,152	522,332	159,996	542,164-	204,484-
	النسبة	1.863	6.979	15.357	4.902	21.275-	13.011-
25-29	العدد	333,792	101,016	397,232	950,137	292,312	985,760-
	النسبة	11.376	3.232	11.679	29.112	11.470	62.720-
30-34	العدد	194,029	390,334	118,352	463,734	1,107,842	337,986
	النسبة	6.613	12.487	3.480	14.209	43.472	21.505
35-39	العدد	353,349	195,167	390,904	119,490	464,304	1,106,706
	النسبة	12.043	6.243	11.493	3.661	18.219	70.416
40-44	العدد	637,205	369,437	203,929	407,267	124,722	482,928
	النسبة	21.717	11.818	5.996	12.479	4.894	30.727
45-49	العدد	679,766	637,206	370,029	206,294	407,269	127,086
	النسبة	23.167	20.384	10.880	6.321	15.981	8.086
50-54	العدد	273,296	630,897	591,224	346,579	195,055	380,190
	النسبة	9.314	20.182	17.383	10.619	7.654	24.190
55-59	العدد	209,380	274,398	625,937	587,367	347,130	197,809
	النسبة	7.136	8.778	18.404	17.997	13.621	12.586
60-64	العدد	106,009	87,169	113,500	253,560	239,031	142,784
	النسبة	3.613	2.789	3.337	7.769	9.380	9.085
الجملة	العدد	2,934,180	3,125,963	3,401,155	3,263,687	2,548,405	1,571,679
	النسبة	100	100	100	100	100	100

المصدر : من إعداد الباحثين

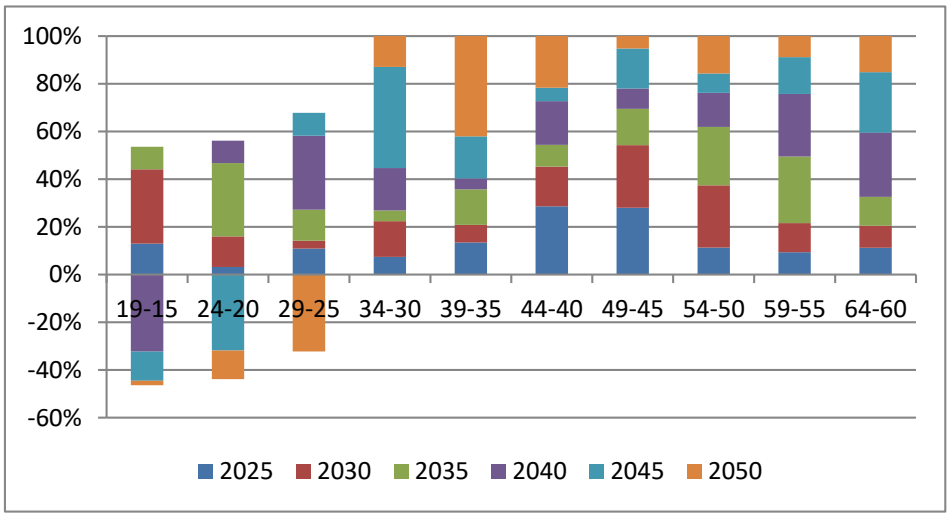

شكل (5)

أعداد المتعطلين فى قوة العمل خلال الفترة من 2020 وحتى 2050

المصدر : من إعداد الباحثين

من الجدول والشكل السابقين يرى الباحثان أنه لتحقيق النسب المشار إليها خلال فترة الدراسة ، ارتفاع فى نسبة المساهمة فى قوة العمل من 47% عام 2020 إلى 51,5% عام 2050 ، وارتفعت نسبة القوى العاملة من 44% عام 2020 إلى 48% عام 2050 ، انخفاض معدلات البطالة خلال فترة الدراسة من 7,8% عام 2020 إلى 6,3% عام 2050 ، مع ملاحظة أن مصر قد تدخل فى مرحلة النافذة الديموجرافية خلال فترة الدراسة التى سوف تشهد إرتفاع فى أعداد السكان داخل قوة العمل ، لذلك يجب الإشارة إلى تجنب حدوث معدلات بطالة مرتفعة خلال هذه الفترة ، ويأمل الباحثان إلى توفير فرص عمل لكل فئة من الفئات العمرية فى السنوات الخمس خلال فترة الدراسة لتحقيق المعدلات المشار إليها مسبقاً ، مع تجنب حدوث معدلات بطالة مرتفعة .

ونلاحظ أن أكثر الفئات العمرية احتياجا إلى توفير فرص عمل هى الفئات من 25-45 وهى تمثل أكثر من 60% من إجمالى الوظائف المطلوب توفيرها فى كل عام خلال فترة الدراسة ، من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

نتائج البحث :

- أن معظم الفئات العمرية تحقق زيادة فى أعداد المساهمين لقوة العمل خلال فترة الدراسة ، وأن الفئات العمرية من 25-50 هى أكثر الفئات مساهمة فى قوة العمل خلال فترة الدراسة وتمثل حوالى من 65-70% من أجمالى المساهمين فى قوة العمل ، وقد يرجع ذلك إلى أن مصر سوف تدخل فى مرحلة النافذة الديموجرافية خلال هذه الفترة ، والتى ستشهد تغيير فى الهيكل العمرى للسكان ، وكذا ارتفاع لفئة السكان من 15-60 ، مع إنخفاض الفئة العمرة 0-14 وثبات نسبى لفئة العمرية 65+ ، وتعتبر هذه الفئات هى الأكثر تأثيرا فى ارتفاع أعداد المساهمين فى قوة العمل خلال فترة الدراسة ، لذا يجب الإهتمام بها لتحقيق تنمية مستدامة لما لها من تأثيرات إقتصادية وإجتماعية وسياسية ، وبما يتناسب مع إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة ، حيث ارتفاع أجمالى أعداد المساهمين خلال فترة

الدراسة ، ووصلت فى 2050 إلى حوالى 20 مليون بالمقارنة بعام 2020 ، وارتفعت نسبة المساهمة فى قوة العمل من 47% عام 2020 إلى 51,5% عام 2050 .

- أن معظم الفئات العمرية تحقق زيادة فى أعداد العاملين لقوة العمل خلال فترة الدراسة ، حيث ارتفاع اعداد العاملين فى الفئات العمرية من 25-45 فى قوة العمل خلال فترة الدراسة وتمثل أكثر من 65% من أجمالى العاملين فى قوة العمل ، وذلك لأن أعداد العاملين فى هذه الفئات العمرية تتضاعف خلال فترة الدراسة ، وسوف تشهد هذه الفئات زيادة فى أعداد العاملين قد تصل إلى 3 مليون عامل ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع لفئة السكان من 15-60 ، مع إنخفاض الفئة العمرة 0-14 وثبات نسبى لفئة العمرية 65+ ، وقد يرجع وذلك لدخول مصر فى مرحلة النافذة الديموجرافية خلال هذه الفترة ، وتعتبر هذه الفئات هى الأكثر تأثيرا فى ارتفاع أعداد المساهمين فى قوة العمل خلال فترة الدراسة ، لذا يجب الإهتمام بها لتحقيق تنمية مستدامة لما لها من تأثيرات إقتصادية وإجتماعية وسياسية ، وبما يتناسب مع إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة ، حيث ارتفاع أعداد العاملين خلال فترة الدراسة ، ووصلت فى 2050 إلى حوالى 19 مليون بالمقارنة بعام 2020 ، وارتفعت نسبة القوى العاملة من 44% عام 2020 إلى 48% عام 2050 .
- أن معظم الفئات العمرية تحقق زيادة فى أعداد المتعطلين فى قوة العمل خلال فترة الدراسة ، أن الفئات العمرية 20-40 تمثل أكثر من 80% من إجمالى المتعطلين خلال فترة الدراسة ، وأن باقى الفئات العمرية لا تمثل أكثر من 20% من أجمالى المتعطلين فى كل عام من أعوام الدراسة ، وتعتبر هذه الفئات هى الأكثر تأثيرا فى ارتفاع أعداد المساهمين فى قوة العمل خلال فترة الدراسة ، لذا يجب الإهتمام بها لتحقيق تنمية مستدامة لما لها من تأثيرات إقتصادية وإجتماعية وسياسية ، وبما يتناسب مع إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة .
- أنه لتحقيق النسب المشار إليها خلال فترة الدراسة ، ارتفاع فى نسبة المساهمة فى قوة العمل من 47% عام 2020 إلى 51,5% عام 2050 ، وارتفعت نسبة القوى العاملة من 44% عام 2020 إلى 48% عام 2050 ، انخفاض معدلات البطالة خلال فترة الدراسة من 7,8% عام 2020 إلى 6,3% عام 2050 ، مع ملاحظة أن مصر قد تدخل فى مرحلة النافذة الديموجرافية خلال فترة الدراسة التى سوف تشهد إرتفاع فى أعداد السكان داخل قوة العمل ، لذلك يجب الإشارة إلى تجنب حدوث معدلات بطالة مرتفعة خلال هذه الفترة ، ويأمل الباحثان إلى توفير فرص عمل لكل فئة من الفئات العمرية فى السنوات الخمس خلال فترة الدراسة لتحقيق المعدلات المشار إليها مسبقاً ، مع تجنب حدوث معدلات بطالة مرتفعة ، حيث انخفاض معدلات البطالة خلال فترة الدراسة من 7,8% عام 2020 إلى 6,3% عام 2050 ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة المساهمة فى قوة العمل ، ونسبة القوى العاملة خلال فترة الدراسة.
- أن أكثر الفئات العمرية احتياجا إلى توفير فرص عمل هى الفئات من 25-45 وهى تمثل أكثر من 60% من إجمالى الوظائف المطلوب توفيرها فى كل عام خلال فترة الدراسة ، من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

التوصيات :

- التنبيه بأهمية الحد من معدلات البطالة ، حيث أنها من أحد معوقات تحقيق التنمية الاقتصادية المشودة وأيضا تحقيق التنمية المستدامة .
- الحفاظ على معدلات المساهمة فى النشاط الإقتصادى مع زيادتها خلال هذه الفترة ، مع ملاحظة أن البلاد سوف تمر بمرحلة النافذة الديموجرافية ، لذا لابد من توفير فرص عمل مناسبة من أجل تجنب معدلات بطالة مرتفعة .
- الإهتمام بالفئات العمرية المشار إليها فى البحث مع غتاحة فرص عمل تتناسب مع هذه الفئات ، مع التوصية بوضع خطط خمسية لتوفير فرص عمل لهذه الفئات من أجل تجنب مخاطر ارتفاع معدلات البطالة ، ولتحقيق التنمية المستدامة المشودة .
- تنبية الجهات المعنية بالدولة على عمل خطط خمسية لتوفير فرص عمل للحد من البطالة للفئات العمرية الأكثر احتياجاً للوظائف من أجل تحقيق التنمية المستدامة .
- تأهيل الشباب حديثي التخرج من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات وأنظمة التعليم والتدريب في الدول العربية ، حيث يفتقر كثير منها إلى العمالة المتخصصة في المجالات التي يحتاجها سوق العمل، مما يساعد في سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة.
- خلق قاعدة معلوماتية قومية للوظائف المطروحة والباحثين عنها، وهنا يمكن الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، يتم تحديثها يوميا، وتكون متاحة من خلال مواقع إنترنت متخصّصة أو دليل شهري يوزع بمقابل مادي رمزي على الباحثين عن العمل ، وذلك لتوفير فرص عمل للفئات المشار إليها .
- إن تحقيق النمو الاقتصادي أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على البطالة والفقر والنمو الحالي يبين ضعف المستوى، ولن يتسنى تحقيق ذلك دون أن يكون هناك نمو في القطاع الخاص كأداة أساسية ورئيسية للنمو الاقتصادي ولتوليد فرص العمل، وإزالة كل ما يعترضه من عقبات وضرورة التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي من شانها تشغيل اكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل ، وذلك من أجل تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030.
- إنشاء هيئة أو مركز متخصص بالسكان النشطين اقتصاديا وإيجاد قاعدة معلومات متكاملة تقوم بتوفير كافة البيانات عن سوق العمل وإجراء بحوث مسحية وإعداد الدراسات الخاصة بالظاهرة حالياً وبناء التصورات المستقبلية والتي تساعد على وضع سياسات خاصة بالعمالة ولمجابهة المشكلة والإسراع في وضع الإستراتيجية لضمان توفر فرص العمل مستقبلاً وتحليل الآثار المختلفة للظاهرة وبرامج الحد منها ، وذلك لتوفير فرص عمل للفئات المشار إليها.
- ضرورة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وعقد ندوات فكرية وثقافية لتعريف المواطن بالآثار السلبية لتزايد حجم البطالة على مختلف جوانب الحياة، وكذلك أهمية دور وسائل الإعلام المختلفة .

المراجـــع :

1- أحمد ، أيمن محمد عبد الرازق ، 2020 ، دراسة تحليلية لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 ومدي مواجهتها لمشاكل خطط الاصلاح الإداري السابقة في القطاع الحكومي (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراة ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس .

2- أستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030 ، 2016 ، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

3- البكر, محمد عبدالله, اثر البطالة في البناء الاجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة واثارها في المملكة العربية السعودية), مجلة المال والاقتصاد, 12 – 10 – 2007م.

4- بلعربي عبد القادر وأخرون ، 2020 ، سوق العمل ومشكلة البطالة في الجزائر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، ألمانيا (برلين) ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد التاسع – يناير – جانفي 2020 .

5- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرات الاحصائية خلال الفترة من 1991 – 2019 .

6- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بيانات عن السكان وقوة العمل ومصدرها التعداد العام للسكان أعوام 1996 ، 2006 ، 2017 .

7- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوى خلال الفترة من 1991 – 2019 .

8- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرات بحث العمالة بالعينة - مسوح العينة الفترة من 1991 – 2019 .

9- الحسينى ، هناء - الشرقاوى ، ولاء ، 2016 ، تقديرات السكان المستقبلية وأثرها على القوى العاملة والتعليم خلال الفترة من عام (2014-٢٠٣١) ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر ، مجلة السكان بحوث ودراسات ، عدد 91 ، يناير 2016.

10- عثمان ، ماجد ، 2016 ، تحليل الوضع السكانى – مصر 2016 ، المجلس القومى للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز بصيرة .

11- عثمان ، ماجد ، 2018 ، تحديد المستهدفات الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات ، مركز بصيرة ، مكتب تنسيق العمليات الإنمائية للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان بمصر.

12- الغريب, مصطفى, البطالة اكبر تحدي تواجهه دول الخليج منذ عقود, موقع قناة العربية الاخباري, صفحة الاسواق, 25 مايو 2005م.

13- فريق باردي (المؤلفون) ، فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الشركاء الاستراتيجيون في مصر، 2018 ، تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر 2030 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

14- محمود ، محمد عبد الرحمن صالح ، 2015 ، الهبة الديموغرافية وهدر رأس المال البشري في مصر - دراسة تحليلية لتحديات التنمية ، مجلة عمران .

15- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، 2020 ، رأى فى أزمة – سوق العمل المصرى ، العدد 13 ، مايو 2020 .

16- موسى, عبدالله ، البطالة بين ارقام العولمة والحل الشامل, مجلة النبأ, العدد 36, السنة الخامسة.
17- نافع, شريف 2007، البطالة مشكلة مزمنة تبحث عن حل (مقال) ، شبكة الاخبار العربية – محيط .
18- نور ، محمود أحمد ، 2014 ، النافذة الديموجرافية وأثرها على نظم المعاشات فى مصر ، رسالة دكتوراة ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية - جامعة القاهرة .
19- نور ، محمود أحمد ، 2021 ، الأثار الديموجرافية والاقتصادية لإنخفاض أعداد العاملين فى القطاع الحكومى المصرى ، المجلة المصرية لتنظيم السكان والأسرة ، كلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية ، العد الأول ، ديسمبر 2021.
20- ويكبيديا الموسوعة الحرة ، اقتصاديون امريكيون, اسهامات ادموند فيليبس حول التضخم والبطالة.
21- قباني ، عبدالحليم محمد أحمد - إدريس ، جعفر عبدالله موس (2018) ، أثر تعزيز ثقافة مكافحة الفساد الإداري من أجل التنمية المستدامة والقضاء على البطالة : من وجهة نظر طلاب جامعة الطائف فرع رنية ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية ، المركز القومي للبحوث غزة ، مجلد 2 عدد 7 .
22- United Nations, General Assembly, Seventieth session, Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, 21 October 2015